### تعرفة جديدة للأطباء ترضي الطبيب وتناسب المريض

# وزير الصحة لـ«الوطن»: لا نغلق أبوابنا أمام الإعلام وزيادة بإصابات كورونا لكننا لم نصل إلى الذروة

**اللاذقية - عبير سمير محمود**

بين وزير الصحة الدكتور حسن الغباش لـ«الوطن»، أننا لم نصل إلى مرحلة الذروة فيما يخص وباء كورونا، مشيراً إلى ازدياد بالإصابات وفق ما تلحظه أرقام وزارة الصحة.

وعلى هامش زيارته محافظة اللاذقية، أوضح الغباش لـ«الوطن»، أنه ومنذ نحو الشهر تم لحظ ازدياد بإصابات كورونا بشكل مطرد، مؤكداً أن الوزارة على أتم الجاهزية بكل الكوادر في المشافي والمراكز الصحية بكل المحافظات، متوجهاً بالشكر لكل الطواقم الطبية بمختلف أنواعها على استعداداتهم القائمة حالياً في حال حدوث الذروة.

ولفت إلى متابعة موضوع أسطوانات الأوكسجين بما فيه من مخاطر بسبب ارتفاع درجات الحرارة واحتمالات حدوث حرائق أو مشاكل، لافتاً إلى متابعة هذه الأمور مع المحافظات لمنع حدوث ما حصل في دول أخرى، منوهاً بالجهوزية التامة لأي تطور قد يحدث.

وحول عدم تجاوب الوزارة مع الإعلام خاصة بشأن كورونا، قال الغباش: إن الوزارة لا تغلق أبوابها، وهناك مشكلة في بعض الأحيان بتحول بعض الأسئلة إلى نبأ أو خبر، ونحن مسؤولون عما نصرح عنه بشكل واضح ودقيق، فالازدياد موجود والأرقام تنشر يومياً.

وبشأن النقص في الأدوية بالمشافي وخاصة الإسعافية، أوضح الغباش لـ«الوطن»، أنه حينما يوجد بعض النقص يتم ترميمه، قائلاً: هذا واقع ونحن والمواطن نعلمه جيداً ونسعى جاهدين لترميم كل النقص الموجود وخاصة في الأدوية الإسعافية، مضيفاً: كما تم ترميم النقص في بعض أدوية التخدير وتلافي الموضوع عبر استجرار كمية منها عن طريق منظمات الصحة وغيرها ويتم حالياً توزيعها على المشافي.

وفيما يخص فوضى تسعير الأطباء والمشافي، بيّن الغباش لـ«الوطن»، أنه تم عقد اجتماعات مع نقابة الأطباء ليتم تحديد هذا الأمر بما يرضي الطبيب ويناسب المواطن قدر الإمكان.

وخلال جولته بمحافظة اللاذقية، افتتح وزير الصحة حسن الغباش ومحافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم وأمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي هيثم إسماعيل، قسمي العيادات الخارجية وغسيل الكلى في مشفى جبلة الوطني، وذلك بالتعاون مع مؤسسة أهداف للمشاريع التنموية والإنسانية.

وقال الغباش إن افتتاح القسمين إنجاز كبير في مشفى جبلة، بمنحة من مؤسسة أهداف الإنسانية وإشراف وزارة الصحة، لافتاً إلى أن هذا العمل المجتمعي بالتعاون مع الحكومة يؤدي لنتيجة فيها جانب إنساني يشعر أبناء المجتمع الواحد أن الدولة موجودة وتعمل لخدمتهم، وجانب مادي عبر الجمعيات التي لديها القدرة على المساعدة وتقديم ما يمكن تقديمه بإشراف الوزارات المختصة للوصول إلى خدمة صحية راقية.

وأضاف وزير الصحة إنه في القسم الجديد من مشفى جبلة وهو عبارة عن طابقين بمساحة ٢٦٠ متراً مربعاً، ستكون الخدمة المقدمة نوعية وكبيرة مع الجهوزية دائماً لرفع مستوى العمل بشكل مستمر.

كما تفقد وزير الصحة أعمال ترميم وتأهيل عدد من أقسام مشفى الشهيد حمزة نوفل الوطني في مدينة اللاذقية، وأكد حسن سير الأعمال المنفذة التي تقوم بها الإنشاءات فرع ١٠، لافتاً إلى أنه وخلال شهرين تقريباً سيدخل الخدمة.

وبيّن أن الوزارة تتابع مشاريعها بدقة ووفقاً للتوجيه الحكومة يتم إنجاز المشاريع الأقرب إلى الانتهاء والتسليم عوضاً عن أن يتم البدء بمشاريع تكلف الدولة مبالغ كبيرة، مبيناً أن الوزارة مهتمة بإنجاز كل ما يمكن إنجازه بأسرع وقت ويقدم خدمة سريعة ومباشرة للمواطنين.

وعن أعمال إنشاء مشفى جبلة الذي تم هدمه منذ نحو ١٠ سنوات بهدف إعادة إنشائه، قال الغباش: بعد تفقد أعمال الإنشاء، تم الوقوف على الصعوبات والاتفاق على عقد اجتماع قريب في دمشق مع محافظ اللاذقية للتواصل مع رئيس الحكومة وتذليل العقبات للتقدم بهذا المشروع الذي يستحق كل الجهد، مضيفاً: إن العمل المنجز حتى الآن نحو ٨٠ بالمئة.

وفي السياق، أشار وزير الصحة إلى رفد مديرية الصحة في اللاذقية بثلاث سيارات إسعاف، اثنتان للمدينة، وسيارة واحدة جبلية مخصصة للطرق الوعرة والجبلية، واصفاً منظومة الإسعاف في اللاذقية بالجيدة جداً وهذه السيارات تعتبر تعزيزاً لعمل المنظومة في حال حدوث كوارث أو حرائق لتكون المنظومة أكثر جهوزية.

من جهته، أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم التنسيق المستمر مع الحكومة ووزارة الصحة في متابعة وتنفيذ الأعمال خاصة البنى التحتية للمشفى الوطني في اللاذقية ولكل المراكز الصحية عن طريق الجمعيات الإنسانية والمجتمع الأهلي وتحولت إلى مشاف مصغرة.

وأشار إلى تقديم الخدمات الصحية والطبية للمواطنين في أي قرية عن طريق الفرق الجوالة والسيارات المتنقلة بهدف تقديم الخدمة لكل المواطنين في المحافظة بالتنسيق الكامل مع وزارة الصحة.

وأكد السالم أن المنظومة الصحية في اللاذقية متكاملة مع كل مشافيها وخاصة أثناء فترات كورونا والحرائق، وتتعامل مع أي حالة طارئة بعضها مع بعضها الآخر بما فيها المشافي الخاصة.

ونوّهت مديرية الصحة، بتوقيع عقد بين المديرية ومؤسسة أهداف الإنسانية بشأن مشفى جبلة، ويشمل العقد عدة أعمال منها، بناء طابقين على مساحة ٦٢٠ متراً مربعاً يضمان قسم كلية و١٠ عيادات خارجية، وتأهيل قسم الإسعاف والعناية الإسعافية وأعمال ترميمية للعناية القلبية وقسم الأشعة، وبناء مدخل المشفى القديم ومدخل الإسعاف.

وقدمت مؤسسة أهداف الإنسانية مجموعة من التجهيزات الطبية، ومنها بانوراما أسنان، وماموغراف للثدي، ووحدة عيادة أذنية وكرسي أسنان وغسالتان سعة ٣٠ كيلوغراماً، وتجهيزات للعيادة العينية، وإيكو تقال، و٣ أجهزة لتخطيط القلب، و١٠ أسرّة عناية مشددة، و٣ أجهزة غسيل كلية.

وكان وزير الصحة قد أصدر أمس تعميماً حول العمل الصحي نظراً لمتطلبات المرحلة الراهنة حول جائحة كورونا، حيث تم التعميم على مديريات الصحة ومشافي الهيئات العامة، لتأكيد التزام الكوادر المشرفة بالوجود الفعلي والتوسع بعدد الأسرة لمصلحة مرضى جائحة كورونا في قسم العزل والانتقال إلى الخطة عند الضرورة.

وحسب التعميم، تم تأكيد ضرورة مراجعة خطة التزود بالأوكسجين بحيث تضمن استمرار العمل بالحد الأقصى المطلوب وتأمين مصادر بديلة واحتياطية وإجراء الصيانة المطلوبة وتكثيف مناوبات قسم المخبر وخاصة المستجيبة لمرضى أقسام العزل والعناية، وانتشار سيارات الإسعاف ضمن المحافظة مع الكادر المكلوب باللباس النظامي الكامل.

مع تأكيد عدم منع دخول سيارة الإسعاف إلى أي مشفى بحجة عدم وجود أسرة وإنما تدخل السيارة ويتم تقييم وضع المريض وتقديم كل الفحوصات الاستقصائية والتشخيصية والعلاج الإسعافي الممكن ومن ثم التصرف حسب الأصول، إضافة لمنع إحالة مرضى كورونا أو الحالات المشتبه فيها وتدبيرها بالوسائل المتاحة ضمن المشفى وفي حال تعذر القبول بعد استثمار كل الإمكانات يتم التنسيق مع غرفة إدارة الطوارئ في الوزارة من خلال نقطة الاتصال لكل جهة، وتطبيق نظام الإقامة على جميع الأطباء المقيمين والمقيمين الفرعيين من حيث الدوام والمناوبات واستثمار اختصاصيي التخدير وفنيي التخدير في كل أقسام العناية وخاصة المخصصة لمرضى كورونا واستثمار الكادر التمريضي في مجمع العمليات الجراحية لمصلحة قسم العزل بالمشفى والتنسيق المستمر مع غرفة الطوارئ في الإدارة المركزية وإرسال البيانات المطلوبة يومياً بالسرعة القصوى.

كما شدد التعميم الوزاري على كل المشافي المعنية بموضوع مرضى كورونا باستقبال جميع الحالات المراجعة المشتبه فيها وعدم رفض أي منها وتقديم جميع الفحوصات الاستقصائية والتشخيصية والعلاج الإسعافي الممكن ومن ثم التصرف حسب الأصول بإشراف الطبيب الاختصاصي المشرف المعني ومتابعة الأطباء المقيمين.

### السويداء تشهد زيادة في عدد الإصابات بكورونا

# اللقاح لا يمنع الإصابة بالفيروس لكنه يمنع الأعراض الشديدة

**السويداء – عبير صيموعة**

كشف مدير المشفى الوطني في السويداء الدكتور سلام أتمت في تصريح لـ«الوطن» أن المشفى شهد ازدياداً واضحاً بأعداد المرضى ممن راجعوا قسم الإسعاف في المشفى بعد إصابتهم بأعراض الرشح والتهاب البلعوم وارتفاع الحرارة، حيث تم خلال الأيام القليلة الماضية كشف ٩ حالات إصابة بالكورونا تم إدخالها إلى قسم العزل في المشفى مع توجيه عدد من الحالات المشتبه فيها إلى الحجر المنزلي مع مراقبتها من قبل الفريق الطبي.

وأوضح أتمت أن المشفى يراقب واقع المنحنى الوبائي وجاهز لاتخاذ الإجراءات اللازمة من حيث عدد غرف العزل والعناية مع جهوزية كاملة لرفع العدد حسب الحالات وزيادتها.

وأكدت أتمت أن تشخيص حالات كورونا في المشفى يتم عن طريق الكشف السريري على المريض ومراقبة الأعراض إضافة إلى إجراء صور الأشعة البسيطة نظراً لكون جهاز الطبقي المحوري متعطلاً حتى تاريخه، موضحاً أن صور الطبقي المحوري في حال تشغيله ستكون أكثر دقة وأسرع في تشخيص الإصابة من طريقة اتخاذ المسحات وانتظار نتائجها، علماً أن كثيراً من الحالات يتم تشخيص الإصابة فيها وفق الأعراض والأشعة البسيطة وبناء على خبرة الكادر التمريضي والطبي في المشفى.

بدوره مدير صحة السويداء الدكتور طارق الجمال أكد لـ«الوطن» زيادة عدد مراجعي المشفى الوطني ممن يعانون إصابة بأعراض كورونا إلا أن معظمها يبقى تحت الاشتباه وليس الإصابة، متوقعاً ازدياد المنحنى التصاعدي للإصابة بناء على ازدياد عدد الإصابات في عدد من المحافظات.

وبيّن الجمال أهمية جهاز الطبقي المحوري في تشخيص الإصابة الشديدة بكورونا وغيره من الأمراض، مشيراً إلى سعي مديرية الصحة مع وزارة الصحة إلى الإسراع في إصلاح الجهاز الذي تعود أسباب التأخير في إصلاحه إلى عقود الصيانة المركزية مع الجهة الموردة.

ودعا مدير الصحة إلى ضرورة الالتزام بإجراءات الوقاية الاحترازية وعدم الاستهتار مع رفع الجاهزية للتصدي للوباء، مؤكداً أن مديرية الصحة عبر صفحتها الرسمية بدأت حملة التوعية بضرورة التشدد بالإجراءات المتخذة على صعيد ارتداء الكمامة والتباعد قدر الإمكان، لافتاً إلى ضرورة التشجيع على أخذ اللقاح المضاد للفيروس لأن اللقاح لا يعني عدم الإصابة بالفيروس إلا أنه يمنع من الإصابات الشديدة بحيث تكون الأعراض عادة من النوع الخفيف أو المتوسط.



### التعرفة الجديدة للنقل في وادٍ والتطبيق في واد آخر!

# مواطنون: بمثابة (الضحك على اللحى).. والمحافظة: السائق الذي يزيد التعرفة يحال للقضاء وتحجز المركبة

**محمد راكان مصطفى**
**فادي بك الشريف**

«الضحك على اللحى» بات يمكن إطلاقها (حسب مواطنين) على الآلية التي يتم فيها تسعير أجور النقل في مختلف محافظات البلاد لدرجة أنها باتت بعيدة كل البعد عن الواقع وما تفرضه أزمة المواصلات من أعباء إضافية على كاهل المواطن السوري لدرجة باتت فيها مبررات سائقي السرافيس والباصات وحتى سيارات الأجرة (التاكسي) هي كلمة الفصل في فرض الأجور بحجة التكاليف الكبيرة وارتفاع أجور الصيانة وقطع الغيار.

ورأى مواطنون أن التعرفة الجديدة الصادرة بمضامينها في واد وما يتقاضاه أصحاب وسائل النقل في واد آخر، الأمر الذي يتطلب إجراءات أكثر نجاعة تخفف من معاناتهم مع وسائط النقل في فترة الذروة حتى ساعات متأخرة من الليل، حيث تشهد معظم الخطوط العاملة في المدينة غياباً شبه كامل لسرافيسها، وليس الحال بأفضل بالنسبة لخطوط الريف.

للدخول في صلب الموضوع، كما كان متوقعاً واستناداً إلى قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمتضمن تعديل التعرفات الكيلومترية المحددة لأجور نقل الركاب بالسيارات، صدرت التعرفة الجديدة لأجور النقل في عدد من المحافظات ومنها محافظة دمشق حيث حددت لجنة تحديد الأسعار في العاصمة، تعرفة الركوب بالنسبة للخطوط القصيرة لغاية ١٠ كم للباصات والمكروباصات بمبلغ ١٥٠ ليرة للراكب الواحدة، والخطوط الطويلة فوق ١٠ كم للباصات والمكروباصات ٢٠٠ ليرة للراكب الواحد، وبذلك تكون اللجنة قد زادت ٥٠ ليرة على التعرفة السابقة بالنسبة للخطوط القصيرة، ومثلها للخطوط الطويلة، من دون الأخذ بعين الاعتبار مسألة (الفراطة) وتوافر العملة النقدية من فئة الـ ٥٠ ليرة.

وتساءل البعض: لماذا لا تنهي المسألة ونضع التعرفة التي تتقاضاها السرافيس والباصات، ما دامت النتيجة تفرض نفسها بعدم الالتزام من السائقين بأي تعرفة رسمية صادرة من الجهات المعنية رغم التشديد على فرض العقوبات بحق المخالفين.

المعلومات الرسمية الواردة من المحافظة تؤكد أن التعرفة أقرت بعد دراستها من لجنة مشكلة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وعضوية عضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة، وأخذت بعين الاعتبار ارتفاع الأجور وأعمال الصيانة وقطع الغيار وغيرها من المستلزمات.

وفي الوقت الذي تعذر فيه التواصل كالعادة مع عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين في دمشق شادي سكرية، أكد زميله المسؤول عن قطاع النقل مازن دباس لـ«الوطن» أن الباصات الجديدة لأكثر من ٦ آلاف باص نقل داخلي وسرفيس من المقرر أن توزع خلال يومين كحد أقصى، مع المباشرة بعملية التوزيع للعمل بموجب التعرفة الجديدة مع البدء تباعاً، علماً أن الطباعة تنتهي خلال ٢٤ ساعة، ليصار إلى تعميم اللصاقات إلى مراكز الانطلاق بدمشق، إضافة إلى الكازيات التي تزود بها السرافيس بدمشق، مشيراً إلى وجود نحو ١٢٠ خط نقل تنطبق عليهم التعرفة الجديدة.

وأكد دباس التشدد بالرقابة مع اتخاذ الإجراءات الرادعة عند أي مخالفة، بما فيها حجز المركبة مع توقيف ١٠ أيام، مؤكداً بالقول: لا مبرر ولا حجة لأي وسيلة نقل بمخالفة التعرفة، كما أن العملة موجودة من مختلف الفئات.

ولفت عضو المكتب التنفيذي إلى ضبط العديد من المخالفات منذ بدء تطبيق التعرفة السابقة بعد قرار رفع سعر المازوت، علماً أن الغرامة حسب قانون السير تقدر بـ١٥ ألف ليرة، مشدداً على ضرورة الشكوى على أي مخالفة.

وبحسب دباس، فإن السائق الذي يزيد تعرفة الركوب من تلقاء نفسه، يحال للقضاء وذلك في حال وصلت شكوى ضده، علما أنه صدر تعميم لمديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في كل المحافظات للتشديد باتخاذ الإجراءات بحق المخالفين للقرار الجديد، وخاصة أن أي مخالفة تقاضي سعر زائد فيها إحالة للقضاء، إضافة لإجراءات إدارية تتخذ كحجز المركبة، مع معاقبة المخالف بالسجن إضافة للغرامة.

وأضاف: مادة المازوت تؤمن لجميع وسائل النقل بشكل دوري من دون أي تقصان.

وتعديل التعرفة تم في ريف العاصمة حيث بين عضو المكتب التنفيذي لمحافظة ريف دمشق عامر خلف أنه بناء على قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تم تعديل تعرفة وسائل النقل في المحافظة.

خلف أوضح في حديثه لـ«الوطن» أنه وفقاً للقرار الجديد تم تعديل الرفع الأخير لتعرفة الركوب والذي كان بنسبة ٢٨ بالمئة لكل الخطوط وأصناف مركبات النقل الجماعي عن التعرفة التي كانت سارية قبل قرار رفع سعر المازوت، مشيراً إلى أنه وفقاً للقرار الجديد تم تحديد تعرفة السرافيس سعة ٩ إلى ١٤ راكباً فأصبحت ١٦ ليرة سورية للكيلو متر، وبالنسبة لسرافيس ٢٥ راكباً بنزين أصبحت ١٦,٥ ليرة، وهي التعرفة ذاتها المقررة لباصات النقل الداخلي، على حين أن الباصات والميكرو باصات والسرافيس سعة ١٥ إلى ٢٤ راكباً تم تحديدها بـ١٥ ليرة لكل كيلو متر.

وأشار عضو المكتب التنفيذي إلى أنه وفقاً للقرار تم إصدار جداول تتضمن التعرفة لجميع الآليات العاملة على خطوط المحافظة.

وقال: تمت مخاطبة مديرية التجارة الداخلية في المحافظة وقيادة الشرطة لتوجيه فرع المرور، كما تم التوجيه إلى الوحدات الإدارية في المحافظة لتشدد بمراقبة التقيد بوضع اللصاقة السعرية في مكان واضح، والتقيد بالتعرفة الرسمية، موضحاً أن من يتخلف عن الإعلان عن السعر يعرض نفسه للعقوبة وفق القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١ والغرامة بمبلغ ١٥٠ ألف ليرة.

واعتبر خلف أن التعرفة الجديدة منصفة للسائقين، وإنه لم يعد من المبرر لأي منهم تقاضي مبالغ زائدة على التسعيرة الرسمية.

ولفت عضو المكتب التنفيذي إلى تعاون شركة النقل الداخلي لتخديم الخطوط في محافظة ريف دمشق، منوهاً بأن الشركة تخدم بنحو ٥٧ خطاً في الريف منها خطوط قريبة ومنها بعيدة، مشيراً إلى أنها تساهم في حمل عبء كبير في النقل ضمن محافظة ريف دمشق.

هذا وكانت بدأت منتصف الشهر محافظة دمشق ضبط عمل وسائل النقل العامة من خلال وضع مراقبين يختمون البطاقات الشهرية الخاصة بالتزود بالمحروقات عن كل سفرة يقومون بها، وذلك بهدف ضبط عمل وسائط النقل العامة من باصات نقل داخلي للقطاعين العام والخاص والباصات والميكروباصات «السرافيس» حيث يتم ختم بطاقة كل آلية تقل ركاباً حصراً عن كل سفرة تقوم بها بعد التدقيق بالبطاقة ورقم لوحة الآلية بحيث يمنع ختم بطاقات الآليات التي لا تقل ركاباً على خط سيرها.

> ١٢٠ خط نقل بالعاصمة وعدد الباصات والسرافيس يتجاوز الـ٦ آلاف

- دباس لـ«الوطن»: ٦ آلاف لصاقة خلال يومين والتشدد بالعقوبات مع حجز المركبة والإحالة للقضاء
- خلف: غرامة ١٥٠ ألفاً بحق من لا يعلن عن التعرفة... والتعرفة الجديد منصفة للسائقين

### ٣٦ ألف خدمة طبية قدّمها المشفى العمالي منذ بداية العام

# مدير المشفى لـ«الوطن»: ٦٠٠ عملية شهرياً بنصف أسعار المشافي الخاصة

**حمص ــ نبال إبراهيم**

بيّن مدير المشفى العمالي في حمص الدكتور عصام عودة لـ«الوطن» أن المشفى استقبل ١٧١٩٠ مريضاً منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر تموز الماضي، منهم ١٣٥٥٠ مريضاً راجع العيادات الخارجية و٣١٤٠ مريضاً راجع قسم الإسعاف، فيما بلغ عدد المرضى المقبولين ٢٠١٠ مرضى، مشيراً إلى أن عدد العمليات الجراحية التي أجريت وصل إلى ١٤٥٠ عملية، مؤكداً أنه يتم إجراء نحو ٢٠ عملية جراحية بمعدل يومي وبشكل وسطي ونحو ٦٠٠ عملية شهرياً، وبأسعار مخفضة تقل بنسبة ٥٠ بالمئة تقريباً عن المشافي الخاصة.

وأوضح أن عدد التحاليل التي أجريت خلال الفترة ذاتها بلغ ١٩٢٩٣ تحليلاً وصور الطبقي المحوري ٣٢٠٠ صورة وقسم التنظير والاختبارات الوظيفية ١٧١ والإيكو ٢٠٢٥ وتخطيط القلب ٤٠٠ واختبار الجهد ١٩٥ والمخبر ٤٢٧١ وصور الأشعة ٤٩٩٥ صورة.

وأوضح عودة أن أهم الصعوبات التي يعاني منها المشفى هي صعوبة تأمين الأدوية والمستلزمات والمواد الطبية اللازمة وقلتها وارتفاع أسعارها بما يزيد على ٢٠٠ بالمئة خلال ٣ أشهر الماضية، إضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي الطويل والمتكرر وارتفاع أجور الصيانة وانخفاض التعرفة الطبية لطبابة العمال، مشدداً على ضرورة تعديل التسعيرة لطبابة العمال وفق الأسعار الرائجة.

من جانبه بين رئيس مركز القسطرة القلبية وجراحة القلب في المشفى الدكتور حسام المحمد لـ«الوطن» أن المركز يجري نحو ٦٠ عملية قسطرة قلبية وغيرها بمعدل شهري، وقد أجرى منذ بداية العمل فيه في شهر نيسان الماضي وحتى تاريخه نحو ٢٦٠ عملية ما بين قسطرة قلبية تشخيصية وزرع شبكات إكليلية وقساطر دماغية وزرع بطاريات قلبية وغيرها، مبيناً أن المركز يحتوي على ٦ أسرة عناية مشددة إكليلية و٣ أسرّة عناية جراحة القلب، إضافة إلى ٦ أسرّة إقامة للمرضى الباردين.

وكشف المحمد عن أن المركز أجرى ٧ عمليات نوعية خلال تلك الفترة بنسبة نجاح مئة بالمئة منها عملية إغلاق تشويه وعائي بالدماغ مسبب لنزف دماغي وعملية توسيع بالجذع الإكليلي الأيسر مع زرع الشبكات المناسبة، لافتاً إلى أن المركز يقدم خدماته لمرضى الطبقة العمالية بأسعار مخفضة تقل عن المشافي الخاصة بما يتراوح ما بين ٣٠ و٤٠ بالمئة، وللمواطنين العاديين بنسبة مخفضة تتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ بالمئة.

وأشار المحمد إلى أن المركز جاهز على مدار ٢٤ ساعة لاستقبال عمليات القسطرة القلبية وزرع الشبكات وغيرها وهو مجهز لإجراء عمليات القلب المفتوح.